BAH
320.095365
JAB-SHA

تطوّرات الوضع الراهن في البحرين

ومتطلبات المرحلة الرّاهنة

منشورات الجبهة الشعبية في البحرين

G 2485 467A
BMA 370.09536 JAB-SHA

تطوّرات الوضع الراهن في البحرين

ومتطلبات المرحلة الرّاهنة

شكل قانون أمن الدولة الرجعي علامة بارزة من علامات توجهات السلطة الرجعية وحلقة اساسية من حلقات المخطط الامبريالي الاميركي .

فباصدار هذا القانون تكون السلطة قد قررت بشكل سافر وصريح اعلان الحرب الشاملة على الحركة الوطنية ، وعلى كل الاصوات التقدمية والمعادية للممارسة اللاديمقراطية واللا وطنية التي تتبعها حكومة البحرين . وكشفت بذلك عن هويتها الحقيقية كممثلة للقوى الطبقية الرجعية المعادية للجماهير الكادحة والمسحوقة ، واداة ذليلة في يد الرجعية السعودية المغرقة في رجعيتها، والعوبة في يد القوى الامبريالية وخاصة الامبريالية الاميركية التي تريد تحويل بلادنا الى قاعدة اميركية ومركز اساسي من مراكزها في منطقة عمان والخليج العربي .

واذا كانت السلطة البحرانية قد اخرجته الى السطح ، فان القوى الامبريالية

والرجعية الخارجية كان لها دور كبير في اصدار هذا القانون قبل تجديد اتفاقية الجفير بفترة وجيزة ، ولاستكمال المخطط الموضوع لعموم المنطقة .

فمنذ فترة قريبة وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، اصبحت منطقة الخليج العربي محط توجه اميركي متزايد لالحاقها بحظيرة الامبرياليين الاميركان ، ولم يعد هذا التوجه يقتصر على التغلغل الاقتصادي في مجالات النفط . بل اتخذ اشكالا متعددة ومتزايدة بعد اعلان الانسحاب البريطاني ، فمن تزايد شركات النفط الاميركية الى الشركات الانشائية والبنوك وشركات التأمين الى القواعد العسكرية والمستشارين والخبراء في مختلف المجالات ، الى تزايد التواجد السياسي والدبلوماسي .

وتبرز اصابع الاميركان منطبعة على العديد من الترقيعات التي جرت في بلدان هذه المنطقة من خلال اعتمادهم على ايران والسعودية واعطائهما ادوارا قمعية في الخليج وجنوب الجزيرة العربية ، ومن خلال تشجيعهم للانقلابات التي حدثت في

سلطنة عمان وقطر وقبلها في الامارات العمانية لجلب حكام ينفذون السياسة الاستعمارية الجديدة بشكل افضل من غيرهم . ان هذه الترقيعات تهدف الى زيادة اجراءات « الامن والاستقرار » للاحتكارات النفطية والمصالح الامبريالية الاخرى ، وسحب البساط من تحت اقدام الحركة الوطنية المعادية بشكل واضح للامبريالية الاميركية وصنائعها في هذه الدويلات . كما ان هذه الترقيعات والاجراءات الامنية تختلف في شكلها من امارة الى اخرى لكنها تحمل ذات المضمون وتريد تحقيق ذات الهدف .

كذلك فان الاوضاع الراهنة التي تعيشها البحرين والترقيعات واجراءات الامن التي يعلن عنها بين الفترة والاخرى لا يمكن عزلها لحظة واحدة عما يجري في منطقة الخليج العربي ، وعن المخطط الامبريالي فيها كما لا يمكن فهمها بشكل صحيح اذا قطعناها عن التطور السابق للاحداث في الخليج ومن خلال ربطها بهاتين المسألتين يمكن استيعاب وفهم المخطط الامبريالي

الذي تنفذه الدوائر العميلة في البحرين ، ويمكن للحركة الوطنية ان تمسك بالحلقة المركزية وتضع البرامج والتكتيكات المطلوبة لمواجهة هذه المخططات .

البحرين في المخطط الامبريالي

تشكل البحرين حلقة اساسية في المخطط الامبريالي ، البريطاني فالاميركي بعد ذلك. وقد تركزت انظار الاميركان عليها منذ الثلاثينات عندما استطاعت الاحتكارات النفطية الاميركية أن تكسر طوق الحصار الذي فرضته بريطانيا على امارات الخليج ، وتحصل على امتياز للتنقيب عن النفط في هذه الجزر ، مما فتح الطريق للشركات الاميركية بعد ذلك في الامارات الاخرى . واكتسبت البحرين أهمية عسكرية خلال الحرب العالمية الثانية لوجود معامل تكرير النفط ، وتزايدت هذه الاهمية بعد ذلك حيث اصبح بها مقر قيادة الاسطول السابع الاميركي العامل في المحيط الهندي ، ومركز الاتصالا ت اللاسلكية والسلكية . ومحطة اساسية لخطوط المواصلات الجوية

والبحرية . ومركزا اساسيا لاجهزة الاستخبارات البريطانية والاميركية لمنطقة الخليج العربي .

وحيث تتوسط البحرين في موقعها الجغرافي ، امارات وبلدان الخليج ، فقد تزايدت اهميتها مع تزايد الثروة النفطية في الخليج وتزايد العائدات التي جعلت الامارات وبلدان الخليج سوقا استهلاكية كبيرة تتدفق عليها الشركات الانشائية والبنوك لنهب هذه العائدات واعادتها الى جيوب الاحتكارات .

هذه الوضعية الخاصة القديمة والحديثة التي تتمتع بها جزر البحرين ، جعلت الاميركان يرمون بثقلهم لتثبيت وفرض امنهم على شعبنا واعتماد بلادنا كقاعدة عدوانية لمكافحة حركة التحرر في عموم المنطقة . فخلال السنوات القليلة الماضية ، تردد على البحرين عددا من المسؤولين الاميركان من بينهم وزير الخارجية الاميركية ومساعده (روجرز وسيسكو عام ٧٢) واخرهم وزير البحرية الاميركية في سبتمبر ٧٤ كما تم تجديد اتفاقية القاعدة الاميركية وفتح عدد متزايد من البنوك الاميركية . واصبح

للاميركان مجموعة كبيرة من القوى وادوات الضغط والسيطرة على جميع الاصعدة ابرزها :

١ ــ شركة نفط البحرين المحدودة (بابكو) التي تملكها شركتي ستاندرند اويل اوف كليفورنيا وتكساكو . وتتحكم هذه الشركة في عصب الاقتصاد الوطني ، وتعتبر دولة داخل الدولة لنفوذها الواسع وعلاقاتها الواسعة مع افراد الاسرة الحاكمة والتجار المحليين ورغم ان الانتاج لا يتجاوز ٧٠ الف برميل/ب ، الا ان الدخل الحكومي من هذا الانتاج قد وصل في نهاية عام ١٩٧٤ الى ١٥٠ مليون دينار بحراني بعد ازدياد سعر البرميل وتنفيذ اتفاقية المشاركة المشبوهة .

كما ان شركة بابكو تعتبر وكرا للمخابرات الاميركية ، ومن خلالها تنفذ الدوائر الاستعمارية سياسة تطفيش العمال واجبارهم على الهجرة الى الخارج كما حدث عام ١٩٣٨ وفي الستينات . وتنفذ سياسة ربط الموظفين بمخططات السلطة وابعادهم عن المشاركة في الاحداث وخاصة بعد ١٩٦٥ .

٢ ــ القاعدة العسكرية البحرية الاميركية في الجفير حيث تشكل مركزا استراتيجيا للبحرية الاميركية ومقرا لقيادة الاسطول السابع الاميركي العامل في المحيط الهندي . ومن خلالها توجه كل خطط العدوان والتآمر على الشعوب في منطقة المحيط الهندي ويتم من خلالها تنسيق المناورات والخطط العدوانية لحلف السنتو في الخليج العربي . وتشكل عدوانا صارخا على السيادة الوطنية وتحديا كبيرا للمشاعر الوطنية التي يحملها شعبنا ضد الامبريالية .

٣ ــ المؤسسات الاقتصادية الاخرى ممثلة في الشركات الانشائية والبنوك وشركات التأمين وابرزها فرست ناشنال بنك ، وتشيز منهاتن بنك وتشارتر بنك وكان فرست ناشنال بنك قد نقل مركزه من بيروت الى البحرين في مطلع عام ١٩٧١ .

٤ ــ المؤسسات الثقافية والاعلامية الاميركية وابرزها المدرسة الاميركية والارسالية الاميركية والتلفزيون الملون ، هذه المؤسسات التي تقوم بدورها في نشر الثقافة الاستعمارية والمعادية للتقدم وتخريب

الثقافة الوطنية . وقد لعب التلفزيون الاميركي دورا كبيرا في الدعاية لاسرائيل في اكثر من مناسبة مما أثار سخطا وغضبا في اوساط الجماهير .

٥ ــ مجموعة كبرى من القوى السياسية والاجتماعية ، تبدأ بالعناصر الليبرالية التي تدافع عن ضرورة ارتباط البحرين بالمعسكر الامبريالي والاخذ بقاعدة الانفتاح الواسع على الرساميل والشركات وتحويل البحرين الى « هونغ كونغ » اخرى ، الى العناصر الرجعية والمتزمتة والتي تريد اعادة البلاد الى مرحلة الانحطاط والانغلاق الحضاري وسلب كل المكتسبات الاجتماعية والسياسية التي حققها شعب البحرين بنضاله العنيد طيلة السنوات الماضية . ان هذه العناصر والكتل التي يجمعها مع الاميركان عداؤها الشديد للافكار التقدمية والاشتراكية ، ترتمي تماما في احضان الاميركان وتنفذ مخططاتهم ، رغم التصريحات العنترية التي يطلقونها بين الفترة والاخرى ضد أسيادهم. بالاضافة الى هذه العناصر ، هناك الكتل الرجعية الموالية لايران او السعودية والتي

تلعب دورها في مواجهة القوى التحررية ضمن الخط العام للتوجه الامبريالي .

ان هذه الركائز الاقتصادية والعسكرية والسياسية لم تأت دفعة واحدة ، فقد عملت اميركا على تقليص وتقليم مواقع البريطانيين الاقتصادية والعسكرية والسياسية بشكل تدريجي طيلة سنوات الوجود البريطاني . وقد اضطر البريطانيون الى التعايش السلمي معها في البحرين في حين دخلوا في صراع مسلح على واحات البريمي وعمان الداخل في الخمسينات . لكن النفوذ الاميركي بدأ يتسع مع تزايد مخططات الاميركان في التدخل في انحاء العالم ، ومع تقلص الادوار العالمية التي تقوم بها بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية .

ان تزايد هيمنة الاميركان وتقلص الدور البريطاني قد تجلى في قرار الانسحاب البريطاني وتصفية القواعد العسكرية البريطانية من ناحية ، وتوقيع اتفاقية قاعدة الجفير ــ البريطانية سابقا ــ والاميركية حاليا من ناحية اخرى .

ورغم الانسحاب البريطاني فقد بقيت اجهزة القمع المحلية ـ خاصة جهاز الامن الخاص ـ تحت السيطرة البريطانية حيث يشرف عليها هندرسون وزمرته ، وتزايد عدد الخبراء في جهاز القمع لمعرفة البريطانيين الواسعة باوضاع الخليج ، لكن ذلك لم يمنع الاميركان من ارسال عناصر من المخابرات الاميركية تحت مختلف الاغطية (عمل دبلوماسي ـ فرق السلام ـ موظفين في التلفزيون ـ خبراء في الشركات ـ مدرسين ـ الخ) كما أولت المخابرات المركزية اهتماما خاصا بقوة الدفاع ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، حيث تعهدت ولي العهد (حمد بن عيسى) ورتبت له دورة عسكرية خاصة في المعاهد العسكرية الاميركية ، بالاضافة الى استضافتها لعدد من المسؤولين في شؤون العمال لاكتساب المعرفة في مواجهة الحركة العمالية البحرانية .

ان الانسحاب العسكري البريطاني لا يعني التصفية الكاملة للنفوذ البريطاني، فلا زال الكثير من كبار الموظفين المعروفين

بولاءاتهم السياسية البريطانية والخبراء البريطانيين في اجهزة الدولة ، يسيطرون على غالبية الوزارات ، كما تحتل السلع البريطانية الصدارة من مجموع الواردات الى البحرين . بالاضافة الى التعزيزات الكبيرة للجهاز الخاص . ان ذلك يكشف عن طبيعة التزاوج والتنسيق الوفاق بين هاتين الدولتين الامبرياليتين ، وتسليم البريطانيين بالدور القيادي للاميركان في بلادنا .

دور الرجعية الايرانية

لقد عملت الامبريالية الاميركية طيلة السنوات العشرين الماضية على تقوية النظام الرجعي الشاهنشاهي لمواجهة الحركة الوطنية الايرانية اولا والقيام بادوار قمعية في بقية المنطقة المحيطة بايران ثانيا . وكانت الرجعية الايرانية تدعي بان البحرين جزء من الاراضي الايرانية ، ولا يمكنها التنازل عنها باي شكل من الاشكال ويسجل التاريخ مسرحيات طريفة عن الصدام المفتعل بين بريطانيا وايران حول عروبة البحرين . وعن الادعاءات الايرانية على عموم منطقة

الخليج العربي من الكويت الى مسقط . وفي كل مرحلة من مراحل المخطط الامبريالي ، نلاحظ التنازلات الايرانية عن جزء من هذه الادعاءات مقابل ادوار اخرى توكل لها في مناطق اخرى من الخليج .

لقد افتعلت الامبريالية البريطانية هذه الادعاءات ، ووجدت الاسرة البهلوية الاقطاعية فرصتها للتأكيد على احلامها التوسعية في الخليج العربي . فهي من ناحية تنفذ اولا المخطط الامبريالي الموضوع لها وتحرص ثانيا على تحقيق احلامها التوسعية .

وعندما اعلنت بريطانيا عن نيتها على الانسحاب، جرت ترتيبات واسعة ومن وراء الكواليس لاخراج طبخة امبريالية ، تتنازل ايران بموجبها عن ادعاءاتها عن البحرين لتتسلم الجزر العمانية الثلاث ، وتعزز الامبريالية الاميركية سيطرتها على هذه الجزر كضمان لعدم سقوطها في ايدي اطراف معادية للامبرياليين والرجعيين .

غير ان هذا « التنازل » الذي صاحبه ضجيح اعلامي وشاركت فيه الامم المتحدة

ممثلة في الممثل الشخصي للامين العام للامم المتحدة ــ جيونسباردي ــ قد لحقه تزايد في التغلغل الاقتصادي الايراني بزيادة الاستيراد من ايران وافتتاح فروع للبنوك والشركات الايرانية ، وتدعيم لعملاء ايران في البحرين. وتعززت العلاقات بزيارة شيخ البحرين في مطلع ١٩٧٠ حيث حصل على مساعدات مالية كبيرة ، وتقوم الرجعية الايرانية بتعزيز تواجدها في البلاد بارسال المزيد من مخابراتها « السافاك » وزيادة تدخلها السياسي في الشؤون الداخلية بمختلف الوسائل .

دور الرجعية السعودية

تشكل الرجعية السعودية القلعة الحصينة والحائط القوي الذي تستند عليه الرجعية البحرانية وقد اثبتت الرجعية السعودية حرصها الشديد على نظام آل خليفة العفن ودعمته بكل الامكانيات المتوفرة لديها ولم تتردد لحظة واحدة عن ارسال قواتها الى البحرين لحماية حلفائها الاقزام عندما هبت الجماهير العمالية في

مارس ٧٢ تطالب بحقوقها المشروعة ، وتبدي الرجعية السعودية تخوفا كبيرا من تطور الاوضاع في بلادنا ومن تزايد وزن الحركة الجماهيرية السياسية والمطلبية ، ولا تتردد لحظة واحدة عن تقديم المشورة والنصح الى السلطة البحرانية .

وتستخدم الرجعية السعودية مجموعة من الادوات والوسائل لتنفيذ سياستها في البحرين وجعلها منطقة نفوذ سعودية :

١ ــ النفط السعودي الذي تكرره معامل بابكو والذي يمثل ثلثي النفط الذي تكرره الشركة المذكورة .

٢ ــ عائدات حقل ابو سعفة التي كانت تذهب مباشرة الى جيب الحاكم والتي وصلت الى ٢٥ مليون دينار لهذا العام (١٩٧٤) . حيث تسلم هذه الحصة مباشرة الى حاكم البحرين لمساعدته في بناء ادوات القمع وسد العجز الذي تعانيه الميزانية المرهقة بصرفيات الشيوخ .

٣ ــ تشكل المنطقة الشرقية سوقا كبيرة لبضائع الترانزيت العابرة . كما تشكل البحرين ملهى كبير يرد اليه

الالاف من السعوديين ، حيث يصرفون الملايين من الريالات التي تدخل الى جيوب التجار والمنتفعين .

٤ ــ لدى السعودية عملاء عديدون في البلاد سواء داخل الاسرة العشائرية او داخل التجمعات الدينية الشيعية او السنية ولقد برز ذلك بوضوح في المجلس الوطني وموقف الكتلة الدينية من مسألة الاختلاط . هذه المسألة التي لعبت فيها السعودية ممثلة بسفيرها في البحرين الدور الاكبر .

٥ ــ قدرة السعودية على التحرك العسكري السريع الى البحرين لمواجهة اية اضطرابات كما حدث عام ٧٢ ووجود ما يقرب من ٤٠٠ جندي سعودي يحرسون قصر الرفاع في الوقت الحاضر .

مجمل هذه الوضعية تبرز الدور الذي تلعبه السعودية كقوة قمعية رجعية اوكلت اليها الامبريالية الامريكية حماية النظام العميل في البحرين لاخفاء الدور الامريكي تحت ستار كثيف من العروبة والقومية والاسلام . وتحت شعارات المحافظة على أمن الخليج والتصدي للتيارات الملحدة

وايضا « للاطماع الايرانية » .

وشهدت السنوات الثلاث الماضية زيارات متعددة قام بها اقطاب الرجعية البحرانية الى الرياض كما شهدت زيارات متعددة لمثلي الرجعية السعودية الى البحرين ، ولم تكن محاولات السعودية ناجحة تماما في السنوات التي اعقبت الاعلان عن الانسحاب البريطاني ، نتيجة للدور الذي كانت تمارسه الكويت لابعاد البحرين عن المحور السعودي ، والحاقها بالمخطط الكويتي الرامي لخلق محور خليجي يقف بين الرجعية الايرانية والسعودية . الا أن ظروفا قد استجدت منذ حرب اكتوبر والتدخل الايراني في عمان ، فقد ازداد وزن الرجعية السعودية بعد الحرب وارتفاع اسعار النفط ، الى درجة كبيرة وبدأت تتزعم حملة مشبوهة الى « مواجهة الخطر الايراني » وقامت بدعوة الامارات الى لقاء الدمام المشبوه لتكون تحت لواءها . وفي الحقيقة فان الرجعية السعودية قد وجدت فرصة ذهبية عندما دخل الجيش الايراني الى عمان لتحقيق حلمها العزيز في بسط

نفوذها على سائر المنطقة الشرقية من الجزيرة العربية وحصلت من جراء ضغوطاتها على الرجعية العمانية في ابو ظبي على اراض عمانية غنية بالنفط بالاضافة الى منفذ بحري هام . وازدادت ضغوطاتها على الكويت لضرب الحركة الوطنية والديمقراطية فيها ، وجرها الى المخطط الرجعي بشكل سافر . واحكمت الخناق على البحرين اثر الزيارات العديدة التي قام بها ولي عهد البحرين ومختلف المسؤولين البحرانيين للسعودية حيث حصلت على الكثير من الاتفاقيات والامتيازات التي جعلت بلادنا تابعة للرجعية السعودية . ان ابرز هذه الاتفاقيات هي : —

١ — الاتفاقيات العسكرية التي تعطي السعودية الحق في التدخل لحماية النظام العشائري في البحرين .

٢ — الاتفاقيات التعليمية والثقافية التي تعطي السعودية حق اقامة المدارس ووضع المناهج التعليمية على النمط السعودي المغرق في رجعيته وتخلفه .

٣ ــ الاتفاقيات الاقتصادية المتمثلة في اقامة بعض الشركات المشتركة ، والجسر الذي يربط البحرين مع البر السعودي، بالاضافة الى المشاريع التي تسهم فيها بعض الدول ، ويكون للسعودية حصة الاسد كما هو الحال في مشروع الحوض الجاف .

٤ ــ الاتفاقيات السياسية والتي جعلت البحرين تحت الوصاية السعودية على الصعيدين العربي والدولي ، حيث لا تزال ترفض ان تتبادل البحرين التمثيل الدبلوماسي مع البلدان الاشتراكية او اليمن الديمقراطية او تقيم معها اية علاقات اقتصادية او تجارية . كما تتضح هذه التبعية في السياسة النفطية التي تتبعها حكومة البحرين حيث تميزت بالذيلية التامة لسياسة السعودية النفطية .

ان مجمل هذه الاتفاقيات وما تعكسه على الوضع الداخلي تنذر بالخطر الكبير على الحركة الوطنية في البحرين ، فقد اثبتت الاحداث وقوف الرجعية السعودية في وجه اي تنازل لمطالب الحركة العمالية العادلة ،

ودعمت مواقع القوى الرجعية والمعادية للتحرر الوطني والاجتماعي ممثلة في الاسرة الحاكمة والكتل الرجعية الدينية بشكل اساسي. وعملت على ارجاع عجلة التطور الاجتماعي الى الوراء وقدبرز ذلك بوضوح في الحملة الرجعية لسن قانون لـ « منع الاختلاط » الذي قوبل برفض شعبي واسع .

وتلعب السعودية دورا كبيرا في تقريب وجهات نظر الرجعيين وتخفيف تناقضاتهم ليكونوا متماسكين في وجه الحركة الوطنية والجماهيرية الصاعدة .

ان هذا التحرك سيلعب دورا مشجعا للتيارات والعناصر الرجعية لبث سمومها وسط الجماهير ، وسيكون له ولا شك نتائج سلبية على الحركة العمالية والوطنية التي يعمد الرجعيون الى تمزيقها مستخدمين سلاح الدين لمواجهة الافكار التقدمية والعلمية . وبالتالي صرف انظار الجماهير عن مشاكلها الحقيقية الى معارك لا تستفيد منها الا الرجعية المحلية واعداء الجماهير .

لقد اقلق الرجعية السعودية الدور

المتزايد الذي تلعبه الحركة الوطنية في البحرين وقدرتها على تحريك فئات واسعة من الطبقة العاملة والبرجوازية الصغيرة . وفئات الشعب الكادحة . كما يقلقها انتشار الافكار الثورية والاشتراكية وسط قطاعات العمال والشباب والمثقفين، وتأثير كل ذلك على اوضاعها في المنطقة الشرقية من السعودية . ان ذلك يفسر الدور الكبير الذي يلعبه عملاء السعودية في البحرين ، والدور الكبير الذي تقوم به السفارة السعودية بشكل خاص لهذا الغرض .

من خلال هذا الاستعراض السريع لادوار القوى الخارجية ، يتضح لنا تماما ان الامبريالية الامريكية هي الطرف الاساسي في التناقض الرئيسي الذي يواجه شعبنا ، كما ان الرجعية السعودية هي طرف اساسي اخر في التناقض الرئيسي ، حيث يشكل هذان الطرفان القوى الاجنبية الاساسية التي تعمل على قمع حركة شعبنا واذلاله والسيطرة عليه واستنزاف ثرواته وتعطيل مسيرته نحو الحرية والاستقلال الحقيقي ،

ويتوجب علينا بالتالي ان نعري كل الادوار الحقيقية التي يقوم بها الامريكان والسعودية في فرض الترقيعات على بلادنا وفي حرمان شعبنا من الحصول على حقوقه الوطنية والديمقراطية المشروعة .

دور الاسرة الحاكمة

شكلت عائلة ال خليفة المطية الاساسية والاولى للاستعمار البريطاني في الفترة السابقة وللامبريالية الاميركية في الوقت الحاضر . فخلال مرحلة الوجود البريطاني، لم يجد البريطانيون حلفاء يرتكزون عليهم لمواجهة الجماهير الشعبية سوى هذه العائلة الاقطاعية ، حيث تسلل من خلالها تدريجيا الى البلاد وكبلها بالعديد من الاتفاقيات والمعاهدات المجحفة . ولم تجد هذه العائلة الاقطاعية — امام العداء الشرس الذي واجهها من قبل الجماهير الفلاحية بالدرجة الاساسية ، من سند تعتمد عليه سوى الاستعمار البريطاني ، وهكذا تزاوجت مصالحهما واصبح النضال ضد آل خليفة نضال ضد الاستعمار

البريطاني في مضمونه الحقيقي والنضال ضد الاستعمار البريطاني نضال ضد آل خليفة الاقطاعيين .

ورغم التغييرات الاجتماعية والطبقية التي افرزتها التحولات الاقتصادية ، فقد واصلت هذه الاسرة سياستها الاقطاعية ورفضت التنازل عن سلطتها الرجعية ووقفت بعناد وشراسة ضد المطالب الديمقراطية التي رفعتها الجماهير الشعبية منذ ١٩٣٩ ، وحيث انها السند الحقيقي للمستعمر في بلادنا فقد عمل على تجميلها وادخال بعض الترقيعات في الجهاز الحكومي ، سواء ما يتعلق بتنظيم هذا الجهاز او سن المزيد من القوانين التي تخدم مصالح القوى الطبقية المسيطرة الجديدة ، وعن هذا الطريق اجرى عملية تزاوج واسعة بين مصالح الاسرة الاقطاعية ومصالح فئات البرجوازية الكبيرة مع التأكيد المستمر على كون البحرين اقطاعية خاصة لآل خليفة وتثبيت ذلك في الدستور الرجعي .

ومع تغيير المخططات الامبريالية ، وتزايد

هيمنة الامريكان ، استبدلت الاسرة العشائرية سيدا بآخر ، لتدعيم سيطرتها على البلاد ، لكن الترقيعات لم تكن قادرة على لجم الحركة الوطنية والجماهيرية ، ولم تكن قادرة على رأب الصدع الذي اصاب الاسرة ، حيث بدأت تنخرها الخلافات والتناقضات . وهكذا شهدت البحرين المزيد من التصدع داخل الاسرة الحاكمة الى الدرجة التي اضطرت فيها السلطة الرجعية الى اعتقال احد افراد الاسرة ، واضطر أحد الوزراء من الشيوخ المغرقين في رجعيتهم الى تقديم استقالته والتهديد بالنزول الى الشارع لمواجهة ما يدعى « بالتيار الشيوعي المتزايد في البحرين حسب زعمه . ان بروز هذه التناقضات بشكل سافر قد جعلها تبادر الى تشكيل مجلس العائلة الحاكمة ، لكي تخفف من تناقضاتها ، وتنسق مواقفها تجاه الحركة الوطنية المتزايدة ، وتتفق على الادوار التي توزعها بين بعضها لامتصاص النقمة الشعبية وسحق الحركة الوطنية المنظمة .

ان هذه التناقضات التي تتبلور داخل

الاسرة تعبر عن الصراعات بين ابرز افرادها للحصول على المزيد من فتات مائدة المستعمرين ، وعن البرامج المتعددة التي يطرحها اقطاب الفئات المتعارضة لمواجهة الحركة الجماهيرية النامية والتي تهدد مصالح كل الاسرة . كما تعبر عن الولاءات الخارجية المتعددة لهذه الفئات وضغوطاتها لتحقيق مصالح اسيادها الامبرياليين والرجعيين .

وخلال الفترة الاخيرة برزت مجموعة من الرموز البشرية داخل الاسرة ابرزها (حمد بن عيسى — محمد مبارك — بالاضافة الى الوزراء المرتبطين معهم) والتي مثلت الخط الرجعي الذكي في الاسرة الحاكمة والذي يريد ان يدفع البحرين باتجاه الاخذ بالتجربة البرلمانية الكويتية واعطاء بعض التنازلات الشكلية للحركة الوطنية وفي الوقت ذاته توطيد الصلات مع الاميركان . في حين تقف مجموعة اخرى يمثلها (خالد بن محمد — عبدالله بن خالد) في صف معادي لكل اصلاح في البلد ويصر على الاستمرار في السياسة المغرقة في الرجعية والمعادية

للحركة العمالية ويطالب بالضرب بيد من حديد على العناصر الوطنية والعمالية لفرض هيبة الاسرة وسيطرتها على البلاد ، دون استيعابهم او عدم فهمهم لمختلف التطورات السياسية والاقتصادية والجماهيرية التي طرأت على البحرين .

كما يقف (محمد بن سلمان) ليمثل التيار الرجعي الانتهازي الذي يطمح الى ركب موجة الاضرابات والتململ الشعبي ليثبت افلاس اقرانه المتسلطين ، مطالبا القوى العمالية والوطنية بالمزيد من النضال في الوقت الذي تربطه وشائج قوية مع غلاة الرجعيين في الريف والمدينة ومع الاسرة السعودية ، ويزخر تاريخه الاسود بالصراعات الدامية التي قادها ضد الحركة الوطنية عام ١٩٦٥ ... كما يلعب دورا كبيرا في اثارة الطائفية في الوقت الحاضر .

وتقف غالبية الاسرة في وجه الحركة الوطنية خوفا على مصالحها وتقاتل بشراسة دفاعا عن سيطرتها على الجهاز الحكومي، وضرورة تواجدها في ابرز حلقاته، وتنظر في الوقت ذاته بعين السخط الى

المراكز التي تحتلها بقية العناصر من خارج الاسرة رغم الخدمات الجليلة التي تقدمها هذه العناصر للسلطة الرجعية واستماتتها لاثبات اخلاصها لهذا النظام العفن .

لقد شكلت الاسرة الحاكمة طبقة طفيلية طيلة السنوات الماضية ولا تزال حيث تمتص غالبية عائدات الثروة النفطية وتتلاعب بها. كما تسيطر على الكثير من الاراضي الزراعية والعقارية وتعتبر البلاد بمجموعها اقطاعية خاصة بها تتوزعها بين اقطابها الثلاثة (عيسى ــ خليفة ــ محمد) . وتدخل في علاقات وثيقة مع غالبية التجار الكومبرادور وتحصل على مشاركة الشركات الاجنبية وتجني المزيد من الارباح . مقدمة الدليل تلو الدليل على تبعيتها للامبريالية وطبيعتها الطفيلية ، وامتصاصها للقسم الاكبر من الثروة الوطنية ، وحرمان الغالبية العظمى من الجماهير من قيمة عملها .

من ناحية اخرى تشكل التناقضات العديدة التي تجري في قمة السلطة ، انعكاسا للتحولات الكبيرة التي تجري في البنية الاقتصادية في البلاد وما يرافقها

من تحولات اجتماعية ونموا هائلا في القوى المنتجة . وتقف القوى الامبريالية والعشائرية بين الفترة والاخرى لاعادة النظر في اوضاعها لاجراء الترقيعات اللازمة ، وسد النقص في المتطلبات التي تحتاج اليها الرساميل الاجنبية والشركات الاحتكارية مستهدفة تحويل البحرين الى قاعدة للخدمات لعموم الاحتكارات في منطقة الخليج العربي .

دور البرجوازية الكبيرة

تلعب البرجوازية الكبيرة بشقيها الكومبرادور والملاكين العقاريين دورا في المخطط الامبريالي ، فالكومبرادور بفئاته المتعددة ، لا يمكنه ان يعيش الا في ظل التبعية الاقتصادية والسياسية للسوق الرأسمالية والامبرياليين . ويجد في دعوات التحرر والاستقلال الحقيقي ، خطرا حقيقيا على مصالحه حيث يفقد الارباح التي يجنيها من وراء قيامه بدور الوسيط ، كما يزداد التحاقه بالاسرة الحاكمة لانه يحصل على ارباح هائلة من وراء تلبية رغباتها وملذاتها

ولهذا فانه يقف ضد الحركة الوطنية ، ويرى في كل اضراب ريحا شيوعية قد تدمر مصالحه !

اما الملاكين العقاريين ، فانهم يتشبثون بالوجود الاستعماري ، وعبروا بوضوح عن مواقفهم الخيانية عام ١٩٦٨ عندما اعلنت بريطانيا عن نيتها على الانسحاب ، فلم يجدوا في هذا الاعلان الا انخفاض ايجارات العقارات التي يملكونها ، ولهذا ذهبوا الى المعتمد البريطاني واحتجوا على هذا القرار التعسفي ! الذي اتخذته الحكومة البريطانية .

وعندما جاء الامريكان وجدوا ضالتهم في ضباط ومستشاري وخبراء القاعدة العسكرية وفي رجال الاعمال الاجانب وموظفو الشركات الاجنبية ، ان كل ذلك قد ضاعف من مداخيلهم ، وجعلهم يتوسعون في بناء العقارات والقضاء على الاراضي الزراعية .

ان البرجوازية الكبيرة بشقيها مرتبطة ارتباطا وثيقا مع الاسرة الحاكمة وتقدم خدمات كبيرة لهم . وترى عدوها الاساسي

في الطبقة العاملة والبرجوازية الصغيرة والفئات الكادحة من الجماهير .

★★★

ان الاسرة الحاكمة والبرجوازية الكبيرة هما اطراف في التناقض الاساسي تقفان الى جانب الاعداء الوطنيين لشعبنا : الامبريالية الامريكية والرجعية السعودية ، وتشكلان عاملا عرقلة كبيرين في وجه التقدم والاستقلال الحقيقي .

★★★

طبقات الشعب الوطنية وتصديها للمخططات الامبريالية

منذ اكتشاف النفط ، اسهمت الطبقة العاملة بشكل فعال في النضال من اجل الحقوق الديمقراطية ، وضد الوجود الاجنبي ، وقد تنامت اعداد الطبقة العاملة وتزايد دورها السياسي في النضال ضد الاستعمار البريطاني في اعوام ٥٤ — ٥٦ ، وخلال انتفاضة ١٩٦٥ ، وتصدرت المعارك الوطنية والديمقراطية بعد ذلك وللوقت الحاضر .

ان الطبقة العاملة تعاني من الاستغلال

البشـــع الذي تمارسه الشركات الاجنبية حيث تجد في هـــذا الاستغلال جـــانبان : الاضطهاد الطبقي والاضطهاد الوطنـــي ، ولهـــذا يكتسب نضالهـــا ضد الشركـــات والتحامها بالحركة الوطنية طابعه الوطني وسرعان ما يمكن تحويـــل اي اضراب او مظاهرة عمالية الى اضراب او مظاهـــرة ذات ابعاد سياسية .

ان الطبقة العاملة تزداد بؤسا واستغلالا مع تزايد تدفق الاستثمارات الاجنبية ويعمد الامبرياليون والرجعيون الى تمزيق صفوف الطبقة العاملة بجلب الالوف من العمـــال الاجانب . وتعاني من اضطهاد البرجوازية الكبيرة التى تتلاعب باسعار المواد الغذائية وايجارات البيوت وكافة الاحتياجات اليومية للمواطن .

لقد هال القوى الامبريالية والرجعية ، التطور الكبير في الحركة العمالية سواء على صعيد الوعي السياسي او التنظيمي او النضالي ، وتغلغـــل الافكـــار التقدميـــة والاشتراكية بين صفوفها . ولقد جربـــت القوى الامبريالية ان تخلق لها بعض العناصر

الارستقراطية في صفوف العمال، لكنها لم تنجح بالشكل الذي ارادته . ولم تتمكـــن بالتالي من ايقاف نشاط الحركة العمالية ، ووجدت اخيرا ان افضل وسيلة يمكن اتباعها هي تحريك العناصر الدينية الرجعية مـــن الطائفتين لاستخدام الدين ضد الاخطـــار الاشتراكية ولاثارة النعرات الطائفية داخل صفوف الطبقة العاملة لتعطيل دورها وشله في صراعات ثانوية مفتعلة .

وتقف قطاعات واسعة من البرجوازيـــة الصغيرة ممثلة في صغار التجار واصحاب الدكاكين واصحاب المهن الحرة ، وصغـــار الموظفين ، والفلاحين الفقراء في الريف ، كما تقف قطاعات واسعة من المثقفين ضد مشاريـــع السلطـــة وتناضل مـــن اجـــل الديمقراطية وتحقيق الاستقلال الحقيقـــي للبلاد . ويدخل في خضم المعركة اعـــداد متزايدة من الفئات الشعبية المسحوقة .

المخطط الامبريالي لترقيع الاوضاع في البحرين

قبل الاعلان عن الانسحاب البريطاني ، برزت العديد من الظواهر التي تراكمت من خلال تفاعل الوضع الاقتصادي والسياسي مع الاوضاع الاجتماعية حيث كان ابرزها :

اولا : النمو الكبير والواسع للطبقة العاملة البحرانية حيث شكلت قوة اجتماعية كبيرة تملك الرصيد الكبير من النضالات ولديها الكثير من المطالب الوطنية والديمقراطية التي لم تتحقق .

ثانيا : التحولات الواسعة والعميقة التي شهدتها الحركة الوطنية وانحياز قطاعات واسعة منها الى صف الفكر التقدمي وبروز التيارات الثورية التي ترفع لواء العنف الثوري لاسقاط النظام الرجعي العفن وانتشار الافكار الثورية في اوساط الجماهير .

ثالثا : التدفق الهائل للثروة النفطية في منطقة الخليج وتأثير عدم الاستقرار البحراني على مجمل مصالح الامبريالية في

المنطقة ، وبالتالي ضرورة ترتيب الاوضاع لتلبية احتياجات الرساميل الاجنبية التي تبحث عن الاستقرار والامان ، واحتياجات الشركات الانشائية والمصرفية التي يغريها الوضع الاستراتيجي للبحرين في منطقة الخليج وتجبر على تلبية بعض المطالب للفئات الشعبية لتتمكن من النهب والاستغلال في جو اكثر اطمئنانا .

رابعا : ان الشكل السياسي والاداري والقمعي الذي كان سائدا يعرقل مجيء المزيد من الرساميل والاحتكارات واصبح ضروريا اجراء تعديلات في الحياة السياسية لتتضح صورة القوى المتصارعة وتقنين الصراعات لكي يستمر حكم الطغمة الحاكمة .

خلال السنوات الاخيرة شهدت منطقة الخليج العربي مجموعة من المخططات الامبريالية التي تستهدف بالدرجة الاساسية ترتيب اوضاع الانظمة العشائرية . وعندما نقول مخططات امبريالية ، فاننا نقصد بالتحديد ان السيطرة الفعلية والهيمنة الحقيقية لمقاليد الامور في منطقة الخليج

العربي هي بيد الدوائر الاستعمارية وان ما يجري من تحركات سياسية على صعيد الانظمة الحاكمة يجري تحت اشراف وترتيب الامبريالية وللدوائر التابعة لها .

لقد ادركت الدوائر الامبريالية ان نوعية المؤسسات الحكومية المتواجدة في هذه الامارات لا تتناسب والتطور الواسع الذي جرى في بنية المجتمع الاقتصادية والطبقية ، ولا يناسب حاجة الاحتكارات والشركات الرأسمالية على الصعيد السياسي ، مع الاحتفاظ دائما بالعلاقات التي تكون مناسبة لتعطيل وعرقلة تطور القوى الطبقية والسياسية المعادية للطبقات المسيطرة وبالتحديد الامبريالية . والامبرياليون لا يضعون مخططاتهم بطريقة عشوائية ، بل يدرسون وضعية كل منطقة واحتياجاتها على ضوء المخطط العام ، كما يدرسون الحاجات الجديدة التي افرزتها قوى الانتاج الجديدة ، **ويضعون الخطط باستمرار لاطالة عمرهم ، لاستمرار نهبهم ، لتثبيت اوضاعهم باشكال اخرى** انهم يحتفظون **بالحلقة المركزية** في هذه العملية

باكملها ، الا وهي السلطة السياسية والتي تعبر عن سيطرتهم الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، وهذه مسألة يجب باستمرار الا تغيب عن بالنا لفهم كل المخططات السياسية التي تجري في اية منطقة .

ان الانطلاق من **التحليل الطبقي** للاحداث هو وحدة القادر على كشف هوية هذه الاحداث ولمصلحة من من الطبقات الاجتماعية ينفذ هذا المخطط او يعرقل وعندما يغيب عنا الفهم العلمي ، الفهم الطبقي للاحداث لا يمكن الا ان نقع في التباسات وحيرة من المخطط الذي يجري امامنا ، ولا يمكننا بالتالي ان نضع التكتيك الصحيح النابع من مصلحة طبقية ووطنية محددة .

واذا كانت الامور على هذا النحو فهل يعني ذلك ان القوى الشعبية لا تستفيد مطلقا من اي تحرك للقوى الامبريالية، ومن اي مخطط يضعه الامبرياليون . وان كل المخططات يجب شطبها **بشكل مطلق** ام ان النظرية الثورية تعلمنا دائما بان هناك طرفان للتناقض ، ولا يمكن ان يوضع

مخطط ما يستفيد منه طرف واحد فقط بمعنى اخر ان الدوائر الامبريالية عندما تجري هذه الترقيعات ، وتريد القوى الطبقية الرجعية ان تنشط لتختفي هي وراءها ، فان الاجواء السياسية التي يخلقها التحرك والمخطط الامبريالي يمكن ان تستفيد منها القوى المعادية في حالة اجادتها للتكتيك . ولهذا يجب دائما التفتيش عن طرفي التناقض في اي حدث في اية عملية سياسية . ولا يجب النظر الى الامور نظرة احادية .

لقد اجرت الامبريالية العديد من الترقيعات في منطقة الخليج ، ليس فقط لان مصالحها تحتاج الى هذه الترقيعات . ليس فقط لان العلاقات السياسية القديمة لم تعد صالحة لعملية النهب الواسعة الجديدة التي دشنتها القوى الامبريالية مع بروز النفط ، وانما ايضا وبالاساس لان القوى الطبقية الصاعدة وعلى راسها الطبقة العاملة والبرجوازية الصغيرة وحتى المتوسطة والكبيرة بحاجة الى تغيير العلاقات السابقة بعلاقات اخرى . كما ان حجم

الضغوط التي توجهها هذه القوى يعتمد بشكل اساسي على دورها في الانتاج ، ولهذا فان الدور الذي لعبته الطبقة العاملة ومنظماتها السياسية والبرجوازية الصغيرة ومنظماتها السياسية ، كان له دورا كبيرا في اجبار الامبرياليين على وضع مخططات جديدة **لا تلبي بالاساس مصالح** الطبقة العاملة وحلفائها الطبقيين ، بل تعمل على سحب البساط من تحتها بطرح مشاريع تضليلية تلبي مصالح الامبرياليين وتجر معهم قوى طبقية جديدة هي بالتحديد الفئات الوسطية في السلم الاجتماعي ، ويعتمد حجم القوى الطبقية التي ستنجر الى ذلك المخطط على مقدار استجابة الدوائر الاستعمارية لمطالب الفئات الاجتماعية وخاصة البرجوازية الصغيرة والمتوسطة التي تتذبذب باستمرار بين الطبقة البرجوازية الكبيرة والطبقة العاملة . ولهذا نرى دائما بان هناك شرائح في البرجوازية الصغيرة تدافع عن المخططات الجديدة وتعتبرها مكسبا لها بينما نرى شرائح دنيا من البرجوازية الصغيرة التي هي اقرب

الى الطبقة العاملة او التي لم يستجب لمصالحها تهاجم السلطة وتشهر فيها .

كان الاعلان عن الانسحاب البريطاني هو البداية لهذه الترقيعات ، فقد اعقب الإعلان تحرك سياسي واسع في الامارات لترتيب مستقبلهم السياسي بعد الانسحاب وكان مؤتمر دبي الذي عقد في فبراير ١٩٦٨ قد اعلن عن اتفاق الامراء على اعلان اتحاد لهم .

كانت المخططات تجري على صعيدين : صعيد الامارات ككل والمستقبل السياسي لعموم المنطقة ، وقد عبر عن نفسه بالدعوات الاتحادية ونظريات ملىء الفراغ والاحلاف العسكرية ، وما شابه من الدعوات والمشاريع المشبوهة التي عبرت عن الاندفاع الكبير للدول الامبريالية والرجعية ليكون لديها نصيب الاسد من التركة البريطانية .

وعلى صعيد كل امارة كانت الترتيبات تجري لتحديث الاجهزة الحكومية وسن المزيد من القوانين لتلبية متطلبات المرحلة القادمة .

وعلى صعيد البحرين ، قامت الدوائر

الاستعمارية بتشكيل نواة الحرس الوطني الذي حولته الى قوة دفاع البحرين وجلبت له الضباط والمستشارين الاردنيين بالاضافة الى الضباط البريطانيين . وبدأت تتعهد هذه القوة القمعية لتتمكن السلطة من الاعتماد على نفسها في حالة الانسحاب البريطاني وقيام اية اضطرابات في البلاد . ان تعزيز اجهزة القمع قد تضاعف منذ ١٩٦٨ وتزايدت الهجمات على الحركة الوطنية والعمالية حيث استقبلت السجون ومراكز التوقيف الكثير من العناصر الوطنية والديمقراطية .

كما اعادت ترتيب الجهاز الحكومي الاداري وتنظيمه ليجاري الاوضاع السياسية المستجدة ، وشكلت مجلس الدولة كمقدمة للاعلان عن مجلس الوزراء ، وجلبت المستشارين والخبراء لتنظيم اوضاع الادارات الحكومية وخلال ذلك كانت تريد ان تكسر الحاجز الكبير الذي يفصل بينها وبين الجماهير ، هذا الحاجز الذي شيدته دماء الشهداء في ١٩٦٥ والمئات من المعتقلين والمنفيين والمطاردين

من قبل اجهزة القمع البريطاني . ووجدت السلطة البريطانية ضالتها في « عروبة البحرين » حيث تلقفت احد تصريحات وزير خارجية باكستان في طهران عن تفهمه لاطماع ايران في البحرين والخليج ، لتجعل منها وسيلة العبور الى الجماهير .

وتلقفت تلك الاشارة عناصر السلطة في نادي الخريجين (١) واتحاد الاندية البحرانية لاصدار البيانات وارسال البرقيات ، وتكتيل الاندية للوقوف في وجه الادعاءات الايرانية ! وراء الحاكم الرشيد !

هكذا اعطيت للاندية دورا سياسيا لم يسمح لها أن تمارسه في السابق او بعد انتهاء هذا التهريج الواسع لكن الجماهير قد عزفت تماما عن التجاوب مع السلطة وكانت تدرك ان الامبرياليين يطبخون الطبخة التي تناسبهم في هذه المرحلة ، وتدل المؤشرات على أنهم سيعطون ايران مناطق اخرى للسيطرة عليها .

وفي الوقت الذي جرت فيه هذه الاحداث الداخلية ، كانت السلطة البحرانية تريد ان تبرز على صعيد الامارات على انها

واحة الحرية والبلد الاول في الخليج بعدد المتعلمين فيه وبالكثافة السكانية وبدأت تطبل على نغمة الديمقراطية التي يجب ان تسود المؤسسات الاتحادية في الوقت الذي لا تعرف الديمقراطية طريقا لها في البحرين .

وواصلت الدوائر الاستعمارية بناء هياكل ومؤسسات الدولة في الوقت الذي تواصل الحديث عن مشروع الاتحاد التساعي وتبرز وكأن الخلافات بين الامراء محصورة في مسائل كالعاصمة والتمثيل في مؤسسات الاتحاد . بينما المسألة في جوهرها هي اي مخطط يمكن ان يلبي مصالح الدول الامبريالية وخاصة البريطانية والاميركية ، ويوفق بين المصالح المتعارضة للدولتين الرجعيتين : السعودية وايران ، واي شكل من اشكال الدويلات يضمن تفتيت واجهاض الحركة الوطنية والجماهيرية ويلبي مصالح القوى الطبقية الرجعية .

كانت الرجعية السعودية تريد ادخال البحرين الى الاتحاد (وكذلك قطر) لزيادة عدد الامارات التي تسير في فلكها وتضمن

بالتالي الخط الذي سيسير عليه الاتحاد بعد ذلك ، وتستخدمها للضغط على ابوظبي بشكل اساسي لحل الخلافات على الحدود .

وكانت الرجعية الايرانية تعارض ادخال البحرين بحجة ادعاءاتها على هذه الجزر وحتى لا يسبب ادخال البحرين اضعافا لمواقف عملائها وخاصة دبي والفجيرة .

وكانت الامبريالية الاميركية تقف وراء الرجعية الايرانية لان استمرار هذه الكيانات الصغيرة يمكن الامبرياليين من تنفيذ مخططاتهم بطريقة اسهل ، ويمكن استخدام تعارضات الامراء لتلبية مصالح حلفاء الامريكان الايرانيين والسعوديين بتوزيع مناطق النفوذ ، ويضمن سياسة الالحاق التي تتبعها في حالة وجود عدد من الدويلات اكثر بكثير من وجود دولة موحدة . كما ان اخطار الحركة الوطنية اقل بكثير في حالة تعدد الكيانات السياسية .

اما البريطانيين ، فقد كانوا يريدون الاحتفاظ بنفوذهم ومصالحهم وهيمنتهم على هذه الامارات في الوقت الذي ترتفع الكثير من الاصوات مطالبة بخروجهم من المنطقة .

لهذا وقفوا مع الاتحاد التساعي ، وقد طرحوا عدة مشاريع لهذه الغاية ، لكنهم لم يستطيعوا — بحكم توازنات القوى المتصارعة — ان يقيموا الا اتحادا سداسيا تطور بعد ذلك الى اتحاد سباعي.

كانت السلطة الرجعية في البحرين ترغب في الحصول على حصة الاسد في حالة دخولها الاتحاد ، لكنها في الوقت نفسه كانت تعمل على استكمال المؤسسات الدستورية والادارية ، ولا ترغب ان تساوي مع المشيخات الاخرى مستثمرة الاوضاع الداخلية (عدد السكان ، المتعلمين ..) لصالح ادعاءاتها . وفي الوقت الذي تتحدث عن الديمقراطية وضرورة المشاركة الشعبية ، كانت تطارد القوى الوطنية وتشن حملات اعتقال بين الفترة والاخرى على العناصر الوطنية ، وتستخدم اساليب ملتوية وماكرة لتضليل الرأي العام لتزييف ارادة الجماهير كما جرى في موضوع الاستفتاء المزيف .

لقد زحفت السلطة البحرانية على بطنها في مسألة الادعاءات الايرانية . وفي الوقت

الذي كانت الدوائر الامبريالية تعد الطبخة بين ايران وبريطانيا واميركا . كانت الرجعية البحرانية تتصور انها بدبلوماسيتها ! ستحقق النصر حيث ستكشف عن الاوراق الرابحة وتغطي لفترة الاوراق الخاسرة والتي تشكل غالبية الاوراق .

ولم تتضح التنازلات الخيانية بشكل جلي الا بعد سنة عندما وقعت حكومة البحرين اتفاقية القاعدة مع الاميركان ، وحاولت جهدها اخفاء بنودها على الرأي العام ، لكن الصحف الاميركية فضحت هذه الاتفاقية ولم تجد حكومة البحرين طريقا لتبرير هذه المواقف الا بطريقة من يكشف عورته ليخفي وجهه !

واصبحت بلادنا مركزا لكل مخططات الاميركان العدوانية في منطقة الخليج . وحصلت ايران على الكثير من الامتيازات الاقتصادية والسياسية ، كما ازداد النفوذ السعودي ، واصبحت البحرين — بفضل « السياسة الحكيمة » تتقاذفها امواج الطامعين من كل صوب ويحصلون منها على

ما يريدون . ولا تجد هذه الحكومة من تستأسد عليه سوى جماهير العمال والكادحين البحرانيين الذين رفضت الاستجابة لاي مطلب من مطاليبهم .

وبعد «الاستقلال» الشكلي الذي حصلت عليه الحكومة ، بدأت الدوائر الاستعمارية تعد المشاريع لتقنين الاوضاع داخل البلاد ، ونشطت لاعداد الدستور واخراج صيغة معينة للمجلس التأسيسي وترتيب الاوضاع للمجلس الوطني القادم .

موقف القوى الوطنية من هذه المخططات

منذ الاعلان عن الانسحاب البريطاني ، كشفت القوى الوطنية عن مواقفها من كامل المخططات المطروحة في المنطقة والتي تمثلت في المسائل التالية :

١ — لقد ناضل شعبنا ضد الوجود البريطاني العسكري والسياسي والاقتصادي والثقافي ، وحمل السلاح في اكثر من منطقة من مناطق الخليج لطرد

المستعمرين . ولن يكف شعبنا عن مواصلة النضال حتى تصفية كل الوجود الاجنبي . وفي الوقت الذي وقف ضد الوجود البريطاني وطالب باجلاء كل القواعد البريطانية ، فانه رفض استبدال مستعمر بآخر ... وناضل للحصول على الاستقلال الحقيقي .

٢ — ان القوى الاستعمارية قد جزأت المنطقة ورسخت هذه التجزئة . لكنها تريد الان ترتيب الاوضاع بين الشيوخ لاخراج صيغة تخدم المصلحة الامبريالية ولا يهمها من قريب او بعيد مصالح الجماهير. بل ان الدوائر الرجعية ترفض ادنى مشاركة للجماهير في هذه المرحلة التاريخية وتكتفي بتدبير المخططات والمؤامرات بين الكواليس .

٣ — ان القوى الوطنية تناضل ضد هذه الانظمة العشائرية ، وتعتبر الاسر الحاكمة مرتبطة مع المستعمرين ولهذا فانهم في صف واحد مع هؤلاء المستعمرين ..ولا يمكن ان يضعوا مخططا يفيد الشعب ، بل يبحثوا عن الطرق لحل خلافاتهم المستعصية

لمواجهة القوى الوطنية . من هنا فان رفض مشروع الاتحاد التساعي او السباعي هو رفض للمخطط الامبريالي الرجعي وتصعيد للمواجهة بين الشعب واعدائه . وفي الوقت ذاته تمتين للعلاقات والروابط التاريخية بين شعب المنطقة .

٤ — صعدت الحركة الوطنية والعمالية من نضالها داخل البحرين لانتزاع الحقوق الديمقراطية وخاصة حق العمال في تشكيل نقابات لهم ، وحصولهم على مطاليبهم المعيشية ، بالاضافة الى فضح مخططات السلطة في « الاستفتاء » وتحرك عملاء السلطة المشبوه دفاعا عن عروبة البحرين التي ارادوها مطية لاختراق العزلة الشعبية. واوضحت القوى الوطنية حقيقة الاستقلال المزيف الذي استبدل لقب « حاكم البحرين وتوابعها » بـ « امير دولة البحرين » وحول مجلس الدولة الى مجلس وزراء وبقيت كل الامور على حالها من حيث التبعية والسيطرة الاجنبية .

ومنذ ١٩٦٨ برزت الطبقة العاملة بقوة على المسرح السياسي حيث شنت سلسلة

من الاضرابات ورفعت مجموعة من المطاليب العادلة. وبعد اعلان «الاستقلال» الشكلي تقدمت اللجنة التأسيسية لاتحاد عمال ومستخدمي البحرين بطلب للسماح للعمال بممارسة حقوقهم النقابية التي نص عليها قانون العمل لعام ١٩٥٧ لكن السلطة الرجعية العميلة وقفت ضد الحركة العمالية وتصدت لانتفاضة مارس العمالية ١٩٧٢ ووجهت الرصاص الى صدور العمال .

ولاستكمال مخطط التزييف والارهاب الذي تمارسه ، اعلنت عن تشكيل لجان استشارية بدلا عن النقابات في الوقت الذي ادخلت القيادات العمالية الى اقبية السجون ! وبدأت تشن حملة ارهابية ضد القوى الوطنية في الوقت الذي تحضر فيه لعبة الدستور والمجلس التأسيسي .

موقف الجبهة الشعبية من المجلس التأسيسي

بعد ضرب الحركة العمالية ، وزج العناصر الوطنية والعمالية في السجون .

طرحت السلطة العميلة مشروع المجلس التأسيسي للموافقة على الدستور وكانت تهدف بالاساس الى احكام الخناق على القوى الوطنية بتقنين الحياة السياسية في البلاد ، وجعل الصراعات كلها تدور داخل اروقة المجلس باعتباره الساحة الوحيدة المسموح فيها بالحديث السياسي والتكتل والمعارضة السياسية ، لتتمكن من رصد كافة القوى ، وادارة حلبة الصراع تحت سقف مجلسها وحسب القوانين التي تضعها . وتعطى القوانين التي تصدرها صفة الموافقة الشعبية عليها . وفي حالة صعود الحركة الجماهيرية تبرز قانون الطوارىء السيء الصيت لاعادة الامور الى الوضع الذي تريده .

انطلقت الجبهة الشعبية في تحديدها للموقف من المجلس من المنطلقات الثورية الصحيحة التي تلتزم بها ومن الظروف التي تعيشها البحرين على الصعيد الموضوعي والذاتي . والتي ابرزها :

١ — ان الدولة — ودولة البحرين كغيرها من الدول — هي اداة قمع في يد

الطبقة او الطبقات المسيطرة ممثلة بالقوى الامبريالية والرجعية الاجنبية والاسرة الحاكمة والكومبرادور والملاكين العقاريين لاستعباد وقهر الطبقات الشعبية ممثلة في العمال والبرجوازية الصغيرة والمتوسطة وفئات كادحة عريضة والجنود وقطاعات واسعة من المثقفين .

وبالتالي فان المقولات المثالية الرجعية الاستعمارية القائلة بان الدولة تعبر عن مصالح كل المجتمع ومصالح كل الطبقات وانها تنظم العلاقات الاجتماعية وتقدم الخدما تلكل الشعب ، وانها ليست لطبقة ضد طبقة، ان هذه المقولات ليست صحيحة. ان الامبرياليين يقولون بان الحكومة تقدم الدواء والتعليم وتبنى الطرق والمستشفيات من اجل الشعب . وان الدوائر الحكومية تعمل على تلبية حاجات الجمهور . كما ان الجيش والبوليس والمخابرات لحفظ امن المواطن . لحفظ **الامن العام** في البلاد .

هكذا تغطي الطبقات المسيطرة ، استغلالها وسلطتها على الجماهير ، انها

مجبرة على تقديم الحد الادنى من مستلزمات المعيشة لكي تستطيع الجماهير ان تعيش وتقدم قوة عملها ، لتزيد من ارباح الطبقات المستغلة . ان السيد لا يستطيع ان يترك عبده في الجوع والحرمان ليدلل على سيطرته عليه ، لانه يحتاج اليه ولا بد من تقديم بعض الخدمات له ليواصل الحياة، ليواصل تقديم مراسيم العبودية لسيده ، ليستطيع تأمين الراحة والعمل له . ولهذا فان السلطات الاستعمارية والرجعية لا تقدم الخدمات (المستشفيات ، التعليم ، الطرق ...) الا على ضوء احتياجاتها من ناحية وحجم الضغوطات الجماهيرية لانتزاع هذه الحقوق من ناحية أخرى . ان وضعية عمان ايام سعيد بن تيمور وبعد مجيء قابوس يبرهن بالدليل القاطع على صحة هذا الكلام .

ان الطبقات المسيطرة وخاصة الاسر العشائرية في بلادنا ، تتحدث كما لو انها تعبر عن مصالح جميع الطبقات في البلاد، وان ما تعمله لا يمكن **الا** ان يفيد الجميع . انها تنظر الى مصلحة المجتمع من زاويتها

هي . وتتصور بان الامتيازات التي تحصل عليها ضرورية لاستمرار المجتمع لان الاسر العشائرية ضرورية للمجتمع ! وان انتهاء سيطرتها يعني خراب البلاد كلها !

٢ ــ ان التنظيمات والكتل السياسية تعبر عن مصالح قوى طبقية في ذلك البلد. وبالتالي فان برامجها وسياساتها تعبر بالاساس عن مصالح تلك الطبقات الاجتماعية والقوى المرتبطة معها . ولا يمكن الحديث عن برامج سياسية بشكل مجرد . فاحزاب الطبقة العاملة عندما تتكلم عن مصالح الوطن ، فانها تتحدث عن وطن العمال والمسحوقين والحلفاء المرتبطين معهم . وتنطلق في كافة تحليلاتها من هذا المنظار الطبقي . وتأتي مواقفها الوطنية والديمقراطية من زاوية فهمها العلمي لتلك المرحلة وكيف يمكن انجازها لتحقيق برنامج الطبقة العاملة وحلفائها للوصول الى مرحلة اخرى .. وهكذا حتى يتم تحقيق الهدف النهائي . ان الاحزاب تبني سياساتها المرحلية للحصول على مواقع افضل في معركة الصراع الطبقي

المحتدمة في بلادها . وان التنظيم الذي يضع برامجه بشكل عشوائي وتجريبي قد يجد نفسه يصب الماء في طاحونة اعدائه وهو يظن انه يصبه في طاحونته .

٣ ــ ان النضال الاساسي الذي يجب ان نركز عليه هو النضال وسط الجماهير . اتباع خط الجماهير ضد السلطة العميلة ومخططاتها القديمة الجديدة . لاستنهاض اوسع القطاعات الشعبية للنضال ضد السلطة وفرض مطاليبها من خلال مختلف النضالات السلمية والعنيفة التي تخوضها الجماهير . ان الدور الاساسي الذي يجب ان يقوم به التنظيم الثوري هو وضع الخط السياسي الصحيح والبرامج الصحيحة أمام الجماهير وتنظيمها وقيادة نضالاتها لانتزاع مطاليبها العادلة . ولا تجب المراهنة على حسن نية السلطة او مبادرتها لتغيير الاوضاع الفاسدة لمصلحة الجماهير . فهذه الاوضاع هي الصحيحة في نظر السلطة والمنتفعين حولها . ان من يفكر بان السلطة العشائرية في البحرين ستتنازل عن امتيازاتها الاقطاعية وتعدل

برامجها الدكتاتورية طواعية ودون نضال جماهيري مرير . انما يخدع هذه الجماهير ويمنيها بالاوهام .

ان خط الجماهير يتطلب ان يكون التنظيم الثوري وسط الجماهير باستمرار . وان يكون نضاله الاساسي من خلال تجنيد وتعبئة وتنظيم هذه الجماهير . كما يعني ان تغيير النظام الحالي واقامة سلطة وطنية لا يمكن ان يتم الا عن طريق الجماهير . وليس عن طريق المغامرات والانقلابات او الطريق السلمي للتحرر الوطني .

٤ — ان المجلس التأسيسي وسيلة لترقيع اوضاع النظام ، لاخراج دستور يقنن الحياة السياسية ولا يجب المراهنة على المجلس التأسيسي او اي مجلس اخر في ظل هذه السلطة القائمة لتغيير الاوضاع في البلاد .

وسواء كان المجلس بالتعيين الكامل او بالشكل الذي طرحته السلطة او بالانتخاب الكامل فانه لن يسن دستورا لدولة ديمقراطية شعبية ، بل دستورا لدولة

يحكمها التحالف الامبريالي الرجعي ويخدم مصالح هذه القوى بالدرجة الاساسية . ان الاشتراك في هذه المجالس لا يعني — بالنسبة للقوى الثورية — انها تريد تعديل هذه المادة من الدستور او اصدار ذلك القانون **بالدرجة الاساسية** . فالقوانين التي تطبع على الورق تجد المئات من السراديب والاروقة التي تختفي فيها ليحل محلها في الحياة اليومية، القمع والاضطهاد والاستغلال البشع والتنكيل بالحريات .. هذه هي الصفات الملازمة للنظام الحالي في البحرين ويتطلب تحديد الموقف من المشاركة او المقاطعة دراسة مستفيضة للفوائد والخسائر التي ستجنيها الحركة الوطنية لتصعيد التشهير والتحريض ضد النظام وزيادة الحصار الجماهيري عليه وافشال الاهداف الاساسية التي يرمي اليها من خلال هذه المشاريع .

ان التنظيم الثوري لا يرفض هذه المؤسسات بشكل مطلق — في كل زمان ومكان — ولا يوافق عليها بشكل مطلق .

وعندما يرى بان الظروف الموضوعية والذاتية تتطلب الاشتراك في هذه المجالس فانه ينطلق بالاساس من استخدام هذه المنابر للتوعية الشعبية . ليوضح للجماهير عجز النظام ومؤسساته بما فيها المجلس عن حل المشاكل الحقيقية التي تواجهها الجماهير . وليوضح لها بان السلطة تخدم القوى المستغلة وتضع القوانين التعسفية لزيادة ارباح هذه القوى. ويزيل من خلال برامج التشهير أية اوهام تعلقها القطاعات المتخلفة والجاهلة من الجماهير على هذه المؤسسات .

لقد حددت الجبهة الشعبية موقفها في البحرين من المجلس التأسيسي في بيان اصدرته للجماهير ، اوضحت فيه كامل التطورات السياسية التي جعلت السلطة توافق على المجلس التأسيسي ، وطرحت الموقف الثوري من هذه المجالس ، وحددت ان على القوى الوطنية ان تشترك في حالة معينة ، وتقاطع في حالة اخرى .

على القوى الوطنية ان تشترك في حالة استجابة السلطة الى مجموعة من المطالب

الديمقراطية ابرزها الغاء قانون الطوارىء وتخفيض سن الانتخاب والترشيح واطلاق سراح المعتقلين ، والسماح للمرأة أن تشارك في الحياة السياسية . ومجموعة اخرى من المطالب الديمقراطية . هكذا رفعت الجبهة الشعبية مطالب الحركة الوطنية التي ناضلت من اجلها سنوات طويلة لتقود حملة تشهير واسعة بالنظام مستغلة الظرف الحرج الذي كانت تعيشه السلطة بعد الانتفاضة العمالية المجيدة وبعد التراجع المنظم للحركة العمالية انذاك لتعرية النظام وتعبئة الجماهير ضده وتطرح عليها حقوقها التي يجب ان تمارسها ومن خلال حملة التشهير وابراز المطالب ، واستطاعت الجبهة ان تكتل مجموعة كبيرة من العناصر حولها حتى من العناصر الاصلاحية لشن الهجوم على السلطة اكثر فأكثر .

وعلى القوى الوطنية ان ترفض الاشتراك في هذه اللعبة التي تجري تحت مظلة الامبرياليين والرجعيين السعوديين عندما تستنفد الحملة التشهيرية قوتها وترفض السلطة الاستجابة لمطالب الحركة

الوطنية لتكشف ادعاءات النظام في انه سيفتح صفحة جديدة من الحياة الدستورية والحريات العامة .

كانت الجبهة الشعبية تدرك انها لن تيستطيع ان تخرج دستورا تقدميا في حالة اشتراكها في المجلس التأسيسي ولن تستطيع الحركة الوطنية بكل فصائلها ان تخرج هذا الدستور التقدمي المطلوب لان كل الشروط التي وضعتها السلطة كانت كافية لاخراج الدستور الذي تريده . **وحيث ان هدفها انذاك هو الخروج من العزلة الشعبية وسحب الجماهير من حول الحركة الوطنية فقد لعبت الجبهة دورا في تعرية هذا المخطط وفضحه، وكانت واعية تماما للدور الذي يمكن ان تلعبه القوى الوطنية في حالة دخولها للمجلس التأسيسي الا وهو التشهير وفضح النظام. وانه لا يمكن تعبئةالجماهير باتجاه ان هذه المجالس ستقدم لها الحلول السحرية .**

ولم تكن الجبهة الشعبية لوحدها في صف المقاطعة ، فقد وقفت قوى وطنية اخرى . لكن التبريرات التي طرحتها كانت

تنطلق من ان الدور الاساسي للمجلس التأسيسي هو مناقشة مسودة الدستور واقراره . ولن يناقش مشاكل الجماهير . وان القوى الوطنية لا تستطيع تعدل اية مادة من مواد الدستور بالاضافة الى الفترة القصيرة للمجلس وهو ستة اشهر. ومن هذه المنطلقات ، رفضت الاشتراك في المجلس التأسيسي .

ورغم تباين اسباب المقاطعة لدى القوى الوطنية ، فقد اسهم الموقف الموحد في فضح مخطط السلطة وتعريته امام الجماهير ، وعندما دعت السلطة الى الانتخابات ، وقفت قطاعات واسعة من الجماهير في صف المقاطعة .

ولقد واصلت الجبهة الشعبية حملة التشهير والتعبئة ضد مشاريع السلطة وفضحتها باستمرار خلال مرحلة المجلس التأسيسي ، وعرت مواد الدستور الرجعي في نشرتها السرية « ٥ مارس » ووجدت السلطة الرجعية ضرورة كشف القناع عن وجهها القبيح فشنت حملة اعتقالاتواسعة في صفوف الحركة الوطنية وزجت باعداد

كبيرة من الوطنيين في السجون في مارس وابريل وعلى فترات متلاحقة من عام ١٩٧٣ للتخلص من الاطراف الثورية المعارضة داخل الصف الوطني . وارتكبت جريمة بشعة بحق المناضل العمالي محمد بونفور اودت بحياته وسلمت المناضل مراد عبد الوهاب الى السلطات العميلة في ابو ظبي ثم الى مسقط .

كان الهدف الاخر للسلطة ، احداث انقسام كبير داخل الحركة الوطنية لتمرير المشروع القادم باقل الخسائر ، فقد اكتشفت خطورة الموقف الموحد للقوى الوطنية عليها ، وعملت منذ بداية المجلس التأسيسي على تمزيق الحركة الوطنية وتعميق التناقضات بينها وبث الاشاعات والدسائس لعزلها عن بعضها البعض .

لقد اكدنا انذاك على أن قطع الطريق على السلطة واساليبها الخبيثة هو اعلان التضامن الواسع والوقوف الى جانب المعتقلين وتعرية النظام واطروحاته الكاذبة عن الديمقراطية . وسيشكل الالتحام حول مسلة الحريات والدفاع عن المعتقلين

أرضية صلبة تقف عليها الحركة الوطنية بمختلف فصائلها ، وعامل اجهاض كبير لمشاريع السلطة القادمة ، ودفع كبير للعمل الوطني .

موقف الجبهة الشعبية من المجلس الوطني

في الوقت الذي ضاعفت السلطة من تنكيلها بالعناصر الوطنية الشريفة ، قامت بسن قانون التجمعات الرجعي ليدعم قانون الطوارىء السيء الصيت . ونشطت بشكل كبير لعرقلة تضامن وتكاتف القوى الوطنية مع بعضها البعض ، وبالتالي عزلها والاستفراد بكل فصيل وضربه على حدة . في ذلك الوقت ، طرحت مشروع المجلس الوطني استكمالا للخطوات السابقة التي سارت عليها لترقيع اوضاعها لقد وقفت الجبهة الشعبية امام هذه الوضعية ، وكشفت عن الامور التالية :

١ ــ لقد أوضحت الجماهير موقفها من المجلس التأسيسي بالعزوف الكبير عنه ،

واتضح لها ان هذا المجلس لا يستطيع تحقيق مطاليبها ، ولن تكون مواد الدستور الاورقة التوت التي تخفي عورة النظام في الوقت الذي اثبت انه لا يمكن تحقيق أي مطلب جماهيري الا بنضال جماهيري يجبر السلطة على ذلك ، وكان من الضروري شن حملة تشهير واسعة ضد مخططات السلطة الجديدة لترسيخ المفاهيم الصحيحة عند الجماهير حول المجلس وعدم قدرته على حل مشاكلها ، وضرورة زيادة وتشديد النضال الجماهيري بالاساس .

٢ — ان السلطة تمارس علينا ارهابا بشعا ، ومن الضروري عدم السكوت على هذه السلطة ، بل فضحها وتعريتها واستخدام كل الوسائل التي تصب في حملة التشهير والدعاية ضد النظام ومن اجل تطويق حملة الاعتقالات واجبار السلطة على التراجع ، وكان الدخول في المجلس يعني صب الماء في طاحونة النظام بدلا من التشهير الواسع بها . لقد كانت الجماهير عازفة عن المجلس ، لكن الدعوة الى المشاركة يعني اننا نوافق على هذه

السياسة التي تتبعها السلطة وندعوا الجماهير الى الموافقة عليها .

ان بعض القوى الوطنية تدعى بانه لا يمكن مقاطعة المجلس والبرلمانات الا في حالة نضج الحالة الموضوعية للثورة ، وبالتالي بدلا من دعوة الجماهير الى صناديق الاقتراع ندعوها الى الثورة . ان هذه الوضعية لا يمكن تعميمها على كل البلدان ، كما لا يمكن تعميمها في هذا العصر وخاصة في البلدان الشبه مستعمرة حيث ان الجماهيرتخوض نضالات وطنية وديمقراطية مجتمعة ، كما ان القوى الديمقراطية في اكثر منبلد مستعمر او شبه مستعمر مارست سياسة مقاطعة انتخابات السلطة في حالة شن هجمات شديدة عليها من قبل النظام تعقبها حملة انتخابات لتغطية الوجه القمعي للسلطة ، وبدلا من ان تتوجه الحركة التقدمية الى صناديق الاقتراع كانت تدعوا الجماهير الى المقاطعة دون أن يكون لديها اوهام عن سقوط السلطة في تلك الايام .

٣ ــ لقد اكدنا باستمرار خلال الفترة التي سبقت الانتخابات للمجلس الوطني على ضرورة التشاور واللقاء بين القوى الوطنية لتحديد الموقف الذي يجب اتباعه على ضوء ظروف البلاد والوضع الجماهيري العام وظروف القوى الوطنية وحملات القمع التي شنتها السلطة في النصف الاول من عام ٧٣ . واكدنا باستمرار ان التناقضات بين القوى الوطنية هي تناقضات ثانوية تندرج تحت « التناقضات وسط صفوف الشعب » ويجب علاجها بالحوارات والاساليب الديمقراطية . ولا يجب حلها بالتشهير واحلال التناقض الثانوي محل التناقض الرئيسي .

وكنا نؤكد على حق كل قوة وطنية في اتخاذ الموقف الذي تراه صحيحا من وجهة نظرها شريطة الا تنحرف في موقفها الى خط معاداة القوى الوطنية الاخرى ، واستبدال التناقض الرئيسي بالتناقض الثانوي . ولم ننكر على بعض القوى الوطنية ــ رغم عدم ارتياحنا ــ حقها في ابداء وجهة نظرها في الدخول في المجلس

الوطني . رغم الاتفاق على ضرورة اللقاء لتدارس الوضع قبل تحديد موقف معين . لكن الاخرين انكروا علينا حقنا في اتخاذ موقف المقاطعة ورفضوا اللقاء بين اطراف الحركة الوطنية بعد ذلك بحجة ان الجبهة الشعبية قد حددت موقفها بالمقاطعة !! في الوقت الذي سمحوا لانفسهم بالاعلان عن مشاركتهم قبل اللقاء بين القوى الوطنية(١).

لقد اثارت مقاطعتنا للمجلس موجة من العداء عند بعض القوى الوطنية حيث شنت حملة واسعة من التشهير بالجبهة وسط الجماهير ، وبدأت بعض العناصر تنادي بتصفية « هذه الحركة التروتسكية في الخليج » !! واعتبرت ان المعركة الاساسية التي يجب ان تخوضها هي المعركة مع الجبهة متجاهلة تماما ان الخلافات في التكتيك داخل الصف الوطني لا يجب ان تقود الى الحرب بين هذه الفصائل ، بل الى النضال والاحتكام الى الجماهير لاثبات الخط الصحيح . وتحولت هذه القوى الى الدفاع عن مجلس السلطة وعن هذه الترقيعات بدلا من التشهير الواسع

بالسلطة . وهكذا وقعت في اخطاء كبيرة على صعيد الممارسة العمليةوسط الجماهير وفي العلاقات بين القوى الوطنية .

لقد اكدنا ــ ولا نزال ــ بان السلاح الاكبر والفعال الذي يجبان تملكه الجماهير والحركة الوطنية هو الوحدة الوطنية . ورفعنا شعار الجبهة المتحدة ولجان التنسيق واي شكل من أشكال العلاقات بين القوى الوطنية . وناضلنا باخلاص وتفان من اجل تحقيقه . وقدمنا عدة اقتراحات عملية لتوثيق العلاقاتبين القوى الوطنية ، لكن هذه المقترحات اصطدمت باستمرار بالمماطلة والالتفاف عليها .

ولقد تجلت هذه المواقف بعد انتخابات المجلس الوطني حيث أعتبرت بعض القوى الوطنية انمرحلة من الديمقراطية والانفتاح تسود البحرين . وأن دخول بعض العناصر الوطنية الى المجلس يعطيها كامل الصلاحية بطرح مشاريعللحركة الجماهيرية بمختلف قطاعاتها (العمالية ــ الطلابية ــ الشبيبة ــ النساء) دون أعطاء أي أعتبار للقوى الوطنية الاخرى . ان هذه السياسة

الخاطئة قد اساءت كثيرا الى العلاقات الوطنية واحدثت شرخا كبيرا داخل الصف الوطني يحتاج الى وقت وجهود كبيرة من قبل المخلصين لترميمه .

اننا ننطلق في صراعنا مع السلطة الاستعمارية الرجعية من فهمنا لاطراف الصراع . فمن جهة تقف الامبريالية الامريكية والرجعية السعودية من كقوى خارجية تحمي النظام العميل . وترتبط هذه القوى بالاسرة العشائرية الاقطاعية التي تشدها مع الامبريالية مصالح متعددة . فالامبريالية تجد هذه الاسرة حليفا اساسيا لها . والاسرة تجد الامبريالية والرجعية السعودية حامية لا بد منها لها . وتقف في الداخل قوى الكمبرادور والملاكين العقاريين اعداء اساسيين لشعبنا لارتباط مصالحهم الوثيق مع الامبريالية والرجعية المحلية .

وتقف الطبقة العاملة والبرجوازية الصغيرة والفلاحون الفقراء والفئات الكادحة من المجتمع بالاضافة الى قطاعات واسعة من المثقفين والطلبة والمرأة في وجه

السلطة العميلة واسيادها الامبرياليين .

اننا ننطلق من معالجتنا للموقف الوطني من ضرورة تكتيل قوى الشعب وتنظيماتها السياسية لتحقيق المطالب السياسية الوطنية والديمقراطية والمطلبية المعيشية والوقوف في وجه مخططات السلطة .

★★★

-ان السلطة تريد تمييع الصراع الطبقي والوطني من خلال البرامج الترقيعية . ويتوجب علينا ان نطرح الخطوط الصحيحة وسط الجماهير ونعبئها ونجعل من الوحدة الوطنية مطلبا اساسيا تناضل الجماهير من اجله وتعتبره سلاحها الفعال والاساسي لكسب المعركة ضدعدونا الوطني والطبقي. لقد شنت السلطة الرجعية حملة اعتقالات واسعة في منتصف هذا العام وسط العناصر الوطنية ولم تستطع العناصر الوطنية داخل المجلس انذاك ان ترفع صوتها ضد هذه الاجراءات البوليسية واستطاعت السلطة ان تنتزع من المجلس قرار (بالضرب بيد من حديد على المشاغبين) كما جاء في قرارات السلطة بعد ذلك

ودللت هذه العناصر على عدم قدرتها على استخدام المجلس لتشهير والتحريض وفضح النظام .

ماذا انجزت الدورة الاولى من الفصل التشريعي الاول

خلال الدورة الاولى للمجلس ، اتضحت صورته تماما للجماهير ، فرغم اشتراك كتلة الشعب ورغم وجود كتلة الوسط ، غير ان السلطة العميلة كانت تنفذ القرارات التي تراها مناسبة لها وتتجاهل كافة الالتماسات التي يخرج بها المجلس .

فقد خرجت معظم اللجان بتوصيات في ردها على الخطاب الاميري تتعلق بالوضع العمالي واحوال المعتقلين والسياسة الخارجية والداخلية وغيرها . لكنها وجدت طريقها باستمرار الى سلة المهملات . ورغم انها تملك الاغلبية الساحقة في المجلس ، فقد وضعت على عاتقها حسم المسائل الحيوية دون الرجوع اليه كالقضايا الاقتصادية والامنية والدفاعية ، وخلال

فترة غياب المجلس ، اعادة تصديق اتفاقية الجفير مع الامبريالية الامريكية ، واتفاقية المشاركة النفطية . بل انها تتصرف على أنه مجرد هيئة استشارية لا يملك اي سلطات تشريعية . وفي الكثير من الاحيان يخرج المجلس « برغبات » الى الحكومة بدلا من ان يتخذ قرارات تلزمها .

خلال الدورة الاولى ، تفاقمت ازمة الغلاء والاوضاع المعيشية للجماهير ، ولم تلق السلطة ادنى اهتمام للاقتراحات التي قدمت لحل هذه المشاكل ، بل اكتفت بقراءة مراسيم اميرية لحل مشاكل الغلاء ومسألة الاجور (يمكن قراءتها لمضاعفة ارباح التجار ، فبمجرد زيادة الاجور ، ترتفع الاسعار بقدرة قادر وتجد تفسيرها عند منظري النظام بان ذلك من فضائل العرض والطلب !) .

اما الموقف من قضايا الحريات الديمقراطية والنقابية ، فقد وقفت السلطة بشراسة ضدها . لقد اعتقلت عددا من العمال

العاطلين عندما طالبوا بحقهم في الحصول على العمل وحكمت عليهم بدفع غرامات مالية لاطلاق سراحهم ! ورفضت المطالب العمالية بتشكيل نقابات لهم . لقد اتضح للمواطن البحراني ان هذا المجلس ليس مجلسه، انه مجلس السلطة . وان الصفة التي رافقت ال خليفة والطغمة الحاكمة ، في احتقارها للجماهير وعدم تلبية مطاليبها لم تتغير ، وان كافة الطلاءات والمساحيق التي حاولت تزيين وجهها بها ، سرعان ما تزول وتتضح صورتها القبيحة .

لقد ارادت السلطة مجلسا صوريا يكون مجالا لتفريغ الحقد الجماهيري في الساحة البرلمانية . وتجري كافة الصراعات داخله ولا تسمح بأي نشاط سياسي خارجه. ان الاستجابة لهذه السياسة ستكون مضرة ولا شك للحركة الجماهيرية ولن يكون مصيرها الا الفشل . ولقد ثبت للسلطة رفض الجماهير لهذه السياسة وهكذا شنت حملة اعتقالات بحق العناصر الوطنية والعمالية واصدرت قانون أمن الدولة الرجعي لضرب كافة القوى الوطنية

والديمقراطية ، في الوقت الذي تسهل فيه مهمة كل القوى والعناصر الرجعية لنشر الافكار الرجعية وتمزيق الحركة العمالية بالدعوات الدينية الطائفية .

ما هو موقفنا من المجلس الان ، ومن القوى الوطنية المشاركة فيه ؟

تثير بعض الاوساط الانتهازية باستمرار سؤالا حول العرائض التي تقدمها المؤسسات الشعبية والقطاعات الجماهيرية مطالبة بالوقوف ضد القوانين التعسفية وضد ابعاد المعتقلين السياسيين وتسليمهم الى السلطات الرجعية الاخرى كما جرى للمناضل مراد عبد الوهاب ويعتبرون هذه الاساليب تأييدا للمجلس ، وبطلانا لدعوة المقاطعة التي اتخذتها الجبهة الشعبية . ونحن نعتبر بان هذا الموقف صحيح من قبل المؤسسات والمنظمات الجماهيرية . وتنطلق قناعتنا في صحة ذلك من الامور التالية :

١ — ان الجبهة الشعبية تناضل باستمرار

وتحرض وتشهر بالنظام الرجعي وتنشر دعايتها وسط اوسع القطاعات الجماهيرية، وهذه العملية الثورية الضرورية باستمرار وفي كل الظروف يجب ان نمارسها وبشتى الوسائل سواء ضد الحكومة أو ضد المجلس او ضد السياسات او الوزارات الحكومية ، حيث ان المطلوب حشد اكبر قدر ممكن من القوى الجماهيرية ، حشد طاقات الجماهير ، لزجها في النضال ضد السلطة ومشاريعها وافشال هذه المشاريع عن طريق النضال الجماهيري الواسع .

وعندما دعت الجبهة الى المقاطعة فليس معنى ذلك اننا ندعو اعضائنا الى رفع السلاح في اليوم الثاني لاسقاط النظام، ولم ندعوهم الى الجلوس في بيوتهم وترك الامور تسير حسب الظروف ، ولم ندعوهم الى عدم الاكتراث بما يجري حولهم وسب السلطة وانزال اللعنات عليها وكفى .. وانما دعوناهم الى — مواصلة ادوارهم في النضال ضد السلطة وسط الجماهير ، وهذا يقتضي تعبئة الجماهير بمواقف سياسية مستمرة ليكون لديها القدرة

على التمييز بين اصدقائها وحلفائها .

٢ — ان المقاطعة لا تعني عدم الاشتراك في الحياة السياسية ، بل تعني عدم دخول المجلس واعتبار الساحة الاساسية للنضال ضد السلطة هي ساحة الجماهير . واننا في هذه المرحلة لم ندخل المجلس للظروف الموضوعية والذاتية التي تحدثنا عنها عندما طرحت مسألة الانتخابات .

٣ — ان تحريضنا ضد المجلس لا يرتبط بموقفنا من العناصر الوطنية التي دخلت المجلس بل ينبع من قناعتنا بان هذا المجلس هو مجلس السلطة وليس مجلس وطني . ولهذا فعندما نحرض ضد المجلس ، لا نحرض ضد العناصر الوطنية لكن ذلك لا يعني عدم كشف مواقف القوى السياسية داخل المجلس وخارجه لتوضيح خطنا السياسي وتمايزه عن الاطراف الاخرى .

٤ — أما موقفنا من العناصر الوطنية والقوى الوطنية ، فاننا ننطلق من موقفنا الاستراتيجي في ضرورة تكتيل كل القوى والعناصر الوطنية واستثمار قدراتها لتشديد النضال ضد السلطة وتوسيع

دائرة الاعداء عليها .

ولهذا فاننا نحرص على اللقاء مع القوى الوطنية والتنسيق معها ووضع برامج مشتركة يمكن لكل طرف ان يسهم فيه ضمن المواقع التي يملكها . لكن ذلك لا يعني على الاطلاق التطبيل للنظام او اعتبار المجلس مؤسسة معادية للنظام ، بل يجب فضحه وتعريته ومناشدة القوى الوطنية ان تفضح في المواقع التي تتواجد فيها — برامج وسياسات السلطة الدكتاتورية .

المطالب الوطنية والديمقراطية الراهنة

ان تحليلنا للتناقض القائم بين شعبنا واعدائه والاطراف الاساسية للتناقض ، يكشف بوضوح المهمات المطروحة على عاتق الحركة الوطنية ، على انها مهمات وطنية وديمقراطية لا يمكن عزلها عن بعضها . وان تحقيق اي مطلب وطني او ديمقراطي سيعزز مواقع القوى الوطنية للنضال بقوة اكبر لتحقيق الاهداف الاخرى .

ان الشعارات الاساسية التي تناضل تحتها الحركة الوطنية في هذه المرحلة هي:

١ ــ النضال ضد الوجود الامبريالي الاميركي لتصفية القاعدة الاميركية والنفوذ السياسي المتزايد والوقوف بحزم ضد المخططات الامريكية في منطقة الخليج العربي .

٢ ــ النضال ضد التدخلات الرجعية السعودية والاحلاف التي تريد السعودية ترتيبها في المنطقة تحت حجج كاذبة ، مستهدفة بالدرجة الاساسية ضرب الحركة الوطنية وحماية مصالح اسيادها الامريكان وحلفائها الاقطاعيين في بلادنا .

٣ ــ النضال من اجل الحريات الديمقراطية والغاء كافة القوانين والاجراءات البوليسية التعسفية ، والغاء قانون الطوارىء وقانون امن الدولة وقانون التجمعات وقانون العقوبات .

٤ ــ النضال لفرض حق الجماهير في تشكيل منظماتها السياسية والنقابية . والسماح للمرأة بممارسة حقوقها السياسية وحقها في تشكيل اتحاد نسائي ديمقراطي .

٥ ــ الوقوف بحزم ضد برامج السلطة الرجعية على الصعيد الاقتصادي والتعليمي وفضح سياستها الداخلية والخارجية وتعريتها أمام الجماهير .

٦ ــ الوقوف الى جانب النضال البطولي الذي يخوضه الشعب العماني ضد السلطة العميلة في مسقط والغزو الايراني والتدخل الرجعي العربي والامبريالي المتعدد الاطراف. وفضح مواقف السلطة البحرانية المؤيد للسياسة الامبريالية الرجعية من عمان .

٧ ــ الوقوف الى جانب النضال البطولي الذي تخوضه الجماهير العربية وعلى رأسها الشعب العربي الفلسطيني ضد الامبريالية العالمية والرجعية العربية ، ومن اجل تحرير كامل التراب الفلسطيني .

★★★

اننا ندرك جيدا طبيعة وشراسة الاعداء الذين يواجهون شعبنا . لكننا على ثقة مطلقة بقدرة شعبنا على الانتصار ، شريطة وحدة القوى الوطنية وتلاحمها وتخفيف التناقضات بينها ، وصب كل الجهود ضد العدو المشترك .

(١) كان على رأسهم وزير التربية الحالي عبد العزيز بن محمد آل خليفه

(٢) حددت جبهة التحرير موقفها بالمشاركة في مقال كتبه الناطق الرسمي للجبهة ونشرته مجلة الطليعة الكويتية في ٧٣/٩/١٥ .
اصدرت الجبهة الشعبية بيان المقاطعة في ٧٣/١٠/٢٩ .

اواخر ٧٤

السعر : ١٠٠ فلس بحراني
او ما يعادله